#

#

**1. اختيار موضوع البحث**

**2. إعداد إشكالية البحث**

**6. أنواع وتصنيفات البحث العلمي**

**5. الإطار العملي**

 **للبحث**

**4. اعداد فرضيات البحث**

**3. النظرية واتجاه البحث**

**7 . اختيار** ا**استراتيجية التحقق من الفرضيات**

**12. ابستمولوجيا منهجية البحث العلمي**

**10. اختيار استراتيجية معالجة البيانات**

**9. اختيار أدوات جمع البيانات**

**8. عينة مشروع**

**البحث العلمي**

**11. عرض النتائج المتوقعة للبحث**

**تخطيط**

 **مشروع**

 **البحث**

 **العلمي**

#

# الفصل الثالث:

# النظرية العلمية وتوجهات البحث



**المصدر**: google image 3

 **مقدمة**

 **1. تعريف النظرية وماهيتها**

1.1 ماهية النظرية

2.1 بعض الأمثلة

**2. بناء النظريات**

1.2 صياغة النظرية

2.2 المستويات المختلفة لتعميم النظريات

1.2.2 أمثلة على مستويات مختلفة من عمومية النظرية

**3. قبول أو رفض النظريات**

1.3 تأكيد ودحض النظرية

2.3 اختبار الفرضيات ونظرية الاحتمالات

**4. حيادية بحث مستوحى من النظرية**

**5. أمثلة توضيحية**

**6. الملخص**

.

1. **معرفة أهمية النظرية في سيرورة تحظير مشروع بحث علمي**
2. **تعريف النظرية وتحديد أهدافها**
3. **تحديد المسلمات واقتراحات النظرية**
4. **معرفة بناء وصياغة النظرية**
5. **التحقق من وجاهة النظرية ودحضها**

**قاموس المصطلحات**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| المصطلحات باللغة الإنجليزية | المصطلحات باللغة الفرنسية | المصطلحات باللغة العربية |
| Hypotheses Test | Tester des hypothèses | اختبار الفرضيات |
| Survey | Sondage d'opinion | استطلاع الرأي |
| Logical derivation | Dérivation logique | اشتقاق منطقي |
| Framework | Cadre de référence | إطار مرجعي |
| Hypotheses | Hypothèses | افتراضات |
| Discovery | Découverte | اكتشاف |
| Build theories | Construire des théories | بناء النظريات |
| Interpretation structure | Structure d'interprétation | بنية تفسير |
| Panacea | Panacée | ترياق |
| Filter of information | Filtrer les informations | تصفية المعلومات  |
| Generalizations of the theory | Généralisations de la théorie | تعميمات نظرية |
| Organize the research problem | Organiser le problème de recherche | تنظيم مشكلة البحث |
| Refutation of the theory | Réfutation de la théorie | دحض النظرية |
| Network of generalizations | Réseau de généralisations | شبكة من التعميمات |
| Methodological doubt | Doute méthodologique | شك منهجي |
| Formulation of the problem | Formulation du problème | صياغة الإشكالية |
| Theory of formulation | Théorie de la formulation | صياغة النظرية |
| Cumulative nature | Nature cumulative | طبيعة تراكمية |
| General hypotheses | Hypothèses générales | فرضيات عامة |
| Variables | Variables | متغيرات |
| Axiom | Axiome | مسلمة |
| Sub-concepts | Sous-concepts | مفاهيم فرعية |
| A theoretical approach | Une approche théorique | مقاربة نظرية |
| Comparative theoretical approaches | Approches théoriques comparatives | مقاربات نظرية متنافسة |
| proposals | Propositions | مقترحات |
| Analytical proposals | Propositions analytiques | مقترحات تحليلية |
| Synthetic proposals | Propositions synthétiques | مقترحات تركيبية |
| Theoretical approach | Approche théorique | منهج نظري |
| indicators | Indicateurs | مؤشرات |
| Theory | Théorie | نظرية |
| Probability theory | Théorie des probabilités | نظرية الاحتمالات |
| Structural theory | Théorie structurelle | نظرية البنائية |
| Theory of pluralism | Théorie du pluralisme | نظرية التعددية |

## **5. أمثلة توضيحية**

في القسم التطبيقي من هذا الفصل نحصي ثلاث أمثلة توضيحية تبين بيداغوجيا أهم النقاط التي تم اثارتها في القسم النظري.

**1.5 المثال التوضيحي الأول**

**النظرية وتوجهات البحث**

**العنوان**

أثر استطلاع الرأي العام الشعبي في رسم السياسات العامة للدولة.

في دراسة الاستخدام السياسي لاستطلاعات الرأي (الاشكالية العامة للبحث) تنطوي على اثنين من المقاربات

السؤال العام للبحث يتعلق بالتصادف بين الرأي العام الشعبي والقرارات السياسية للحكومة، وبالتالي يؤدي إلى بروز اشكاليتين محددتين، وذلك وفقا للمقاربة النظرية التي نختارها؛ إذا اختار الباحث النظرية التعددية، فإن الإشكالية الخاصة تتطلب تحديد ما إذا كان صناع القرار السياسي ينحنون أو يستجيبون لمطالب الرأي العام الشعبي (بدلا من تجاهل الرأي العام) وإذا كان الأمر كذلك، يجب أن يعرف الباحث لماذا.

على **العكس** من ذلك، إذا الباحث تبنى بدلا من ذلك النظرية البنائية، فإن الإشكالية الخاصة للبحث تبين مدى وكيفية واضعي السياسات الحكومية من تعبئة (أو التلاعب) بالشعب ودفعه إلى دعم للسياسات العامة التي يفضلونها هم.

**2.5 المثال التوضيحي الثاني**

**العنوان**

أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(م. ص. م.)** على الأداء، في محيط أعمال مفتوح وصعب: حالة الجزائر

**تذكير بالموضوع**

أثر محيط الأعمال المفتوح والصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(م. ص. م.)** **متميز**، هذه السنوات الأخيرة، بتسارع تغير محيط الأعمال للمؤسسة الاقتصادية. هذه الحقيقة المعاشة بينت عدم قدرة هذا القطاع من المؤسسات في الدول النامية من أن يتطور ويغزوا أسواق خارجية جديدة.

ففي عالم أعمال في تغير دائم، (م. ص. م.) مازالت تتلقى الآثار المدمرة للعولمة الاقتصادية وآثار محيط اعمال مفتوح وصعب. هذه المؤسسات معرضة لمنافسة شديدة وصعبة، خاصة في الدول النامية؛ مناخ الأعمال هذا يفرض الأخذ بالحسبان تطوير (م. ص. م.) وإدراجها في سياق التنافسية على كل المستويات المحلي والوطني والإقليمي والدولي.

**النطق بالسؤال العام**

بالنظر لارتباط التنافسية بالأداء، توجد علاقة طردية فكلما زاد أداء (م. ص. م.) ازدادت تنافسيتها؛ هذا ما أثبتته أغلب الدراسات الميدانية النوعية وخاصة منها الكمية، ومنه يمكن صياغة السؤال العام للبحث:

**السؤال العام:** ما هو أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأداء في محيط أعمال مفتوح وصعب: حالة (م. ص. م.) الجزائرية.

**النطق بالأسئلة الخاصة**

1. ما هو أثر برامج التأهيل على أداء المؤسسة الاقتصادية: حالة (م. ص. م.) الجزائرية؟
2. ما هو أثر متغيرات محيط الأعمال على العلاقة بين برامج تأهيل (م. ص. م.) وأداء المؤسسة الاقتصادية: حالة (م. ص. م.) الجزائرية؟
3. ماهي عوامل نجاح المؤسسة الاقتصادية المستفيدة من برنامج التأهيل على مستوى المؤسسة داخليا وعلى مستوى متغيرات محيط الأعمال: حالة ( م. ص. م.) الجزائرية؟

قد علمنا في سياق هذا الفصل أن النظريات يتعين علينا إدخالها في مشروع البحث في **أثناء النطق بالأسئلة الخاصة أو الأسئلة الفرعية؛** في إطار مشروع البحث المعنون أعلاه الذي يتناول أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأداء في محيط أعمال صعب ومفتوح: حالة الجزائر.

فبرامج تأهيل المؤسسات ماهي إلا أداة لتكييف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمحيطها الخارجي. إذن، في إطار الاشكالية العامة، مشروع البحث يرتكز على نظرية الاختيار الطبيعي للأنواع لشارل دارون (1859)؛ الفرضية الرئيسية لهذه النظرية مفادها أن (الأنواع التي لها قابلية العيش، ليست القوية أو الذكية، بل التي تستطيع أن تتكيف مع محيطها الخارجي).

أما إذا تفحصنا الاسئلة الخاصة، فإن **مختلف المفاهيم** التي تناولتها هذه الاسئلة عالجت المفاهيم التالية: برامج التأهيل، التكيف، المؤسسة الاقتصادية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأداء، محيط الأعمال الصعب والمفتوح، حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. وجدنا أن النظريات التي تفسر لنا موضوع البحث تتناول جميع المفاهيم السالف ذكرها هي النظريات التالية: نظريات الطوارئ، ونظرية الاعتماد على الموارد، والنظرية المؤسساتية الجديدة.

وقد سمح لنا استعراض النظريات الثلاث برسم ملاحظات حول قابليتها للاستخدام في محيط أعمال مضطرب وصعب ومفتوح على كل شيء خصوصا في البلدان النامية؛ مختلف هذه النظريات تتناول علاقة المنظمة مع محيط الأعمال؛ في هذه النظريات، محيط الأعمال هو أحد العوامل الرئيسية التي تقود سلوك المنظمات. في الواقع، من الناحية النظرية، يجدر بنا أن نؤكد أن المنظمات مفتوحة على محيط الأعمال.

لضمان اتساق دراستنا ومعالجة مسألة تكيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، يركز اختيارنا للنظريات الثلاث المذكورة أعلاه، على أن هذه النظريات الثلاث تؤثر في المقام الأول على جميع فئات محيط الأعمال؛ نلاحظ أن النظريتين الأوليتين، نظرية الطوارئ ونظرية الاعتماد على والموارد أنهما تغطيان محيط الأعمال المادي ومحيط الأعمال الاقتصادي ومحيط الأعمال التنافسي ومحيط الأعمال التكنولوجي ومحيط الأعمال المباشر للموارد في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، فإن نظرية المؤسساتية الجديدة تغطي محيط الاعمال السياسية، ومحيط الأعمال الاجتماعية، ومحيط الأعمال الثقافية، ومحيط الأعمال القانونية ومحيط العمال المؤسساتي العام.

1. **نظريات الطوارئ**

في أبحاث حول نظرية الطوارئ، خلص العديد من الباحثين إلى أن قابلية بقاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو بالأحرى ضمان الأداء، يعتمد على العلاقة بين المنظمة ومحيط أعمالها الخارجي. وتركز نظرية الطوارئ على العلاقات بين محيط الأعمال والاستراتيجية والهيكل التنظيمي والأداء. وقد تطورت هذه النظرية على مدى ثلاثة عقود وتتخذ أشكالا عديدة: الطوارئ التكنولوجية (1950)، والطوارئ الهيكلية (1960)، والطوارئ الاستراتيجية (1970).

في هذه النظرية، تعتبر المؤسسة الاقتصادية كيانا يقع خارج حدودها؛ وتتأثر النتائج التنظيمية بقيود محيط الاعمال والتكيفات التي تفرضها على أعمال المؤسسة الاقتصادية من أجل البقاء أو حتى ضمان أداء عالي، بمعنى أنه يجب أن تبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قيد الحياة حتى تنجح. ويتعين على المؤسسة الاقتصادية، من جانبها، أن تدير حالة عدم اليقين الناجمة عن محيط الأعمال الصعب لأنها تعتمد على العناصر الكثيرة والمتنوعة التي تشكلها؛ إن **الشركات الأكثر كفاءة هي تلك التي تتكيف مع درجة عدم اليقين لكل نوع من أنواع محيط الأعمال.**

تفترض نظرية الطوارئ أن سلوكيات رجال الأعمال ومديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي **عقلانية** ومسؤولة لتغيير خصائص المؤسسة الاقتصادية لتتناسب مع عناصر الثبات، مع الحفاظ على الاتساق والتكامل بين عناصر هيكل المنظمة خلال عملية التكيف؛ تتكيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع محيط أعمالها الخارجي من خلال آلية مزدوجة من التمايز والتكامل؛ ثم اختيار أفضل الطرق لدمجها في الهيكل التنظيمي. إن عملية تكييف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سياقها هي رد فعل تدريجي ومتعمد ومن المفترض أن يكون رجل الاعمال أو مدير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة **عقلانيا** وخبيرا استراتيجيا لتخطيط وإدارة هذه العملية.

1. **نظرية الموارد**

تسعى نظرية الاعتماد على الموارد إلى فهم كيفية توصيل المنظمة لباقي المنظمات الأخرى التي تشكل محيط أعمالها والبحث المستمر للمنظمة للوصول إلى الموارد من أجل البقاء على قيد الحياة أو حتى ضمان أداء عالي. يأتي ضعف المنظمة في محيط أعمالها من حاجتها إلى الموارد، منها: المواد الخام، والموارد البشرية، ورأس المال، والمعدات، والمعرفة، وفرص التسويق المتاحة لمنتجاتها وخدماتها، وما إلى ذلك. وهذه الموارد يسيطر عليها محيط أعمال المنظمة، والتي تمنح لهذا المحيط السلطة الكاملة.

وفقا لهذه النظرية، يسيطر محيط الاعمال على المنظمات أي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها لا تزال لديها مجال للمناورة وبعض القدرات الاستراتيجية لتلبية مطالب بيئتها من أجل البقاء على قيد الحياة.

وفقا لفيفر وسالنسيك (1978)، فإن **الفرضية الأساسية لهذه النظرية هي أن تحليل العلاقات بين المنظمات داخل شبكتها** يمكن أن تساعد المديرين أو رجال الأعمال على فهم أفضل للسلطة القائمة وعلاقات التبعية بين منظماتهم، والجهات الفاعلة الأخرى في الشبكة؛ وبالتالي التكيف بشكل أفضل مع إمكانية مقاومته. ترى نظرية الاعتماد على الموارد وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين المؤسسات الاقتصادية ومحيط الأعمال، خلافا لمنظورات التكيف السابقة. من وجهة النظر هذه، **يمكن تكييف محيط الاعمال مع المؤسسات الاقتصادية، تماما كما تتكيف المؤسسات الاقتصادية مع محيط الأعمال.**

1. **نظرية المؤسساتية الجديدة**

في نفس الجزء من النظرية المؤسساتية الجديدة، فهي تركز على التأكيد على قيمة الامتثال للقواعد والمعايير وتنظيم البقاء على قيد الحياة. ومع ذلك، فإن **محيط الاعمال ليس حتمية مطلقة، ولكن تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجال ولو قليل من المناورة.** إن هذه النظرية تؤكد على الشرعية التي تؤيد دمج المؤسسة في محيط الأعمال. ويمكن أن تكون وسيلة ضرورية لاتخاذ إجراءات بشأن هذا المحيط غير المواتية للمؤسسات الاقتصادية، ولا سيما في البلدان النامية، وخصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في محيط أعمال معادي أو مضطرب. ونتيجة لذلك، تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أن تكون قلقة بشأن شرعيتها بقدر ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية الاخرى.

أما فيما يتعلق بالنظرية المؤسساتية الجديدة وتكييف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمن المعترف به الآن في البلدان النامية أن "الدور الجديد" للدولة هو وضع إطار مؤسساتي ملائم يستجيب له أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل إيجابي من أجل تحسين النمو وضمان أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في البلدان النامية، يجب على القوى السياسية التي توفر الإطار المؤسساتي الرسمي أن تعمل أيضا على تيسير الربط الشبكي، وتجميع الموارد، وضمان شرعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومواصلة توحيد برامج التنمية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل وضمان التماثل التنظيمي، وغيرها الكثير؛ في تصورنا، هذه هي الضمانات تساعد على تطوير مواتي لريادة الأعمال في البلدان النامية، وخصوصا في الجزائر.

للحصول على مزيد من المعلومات عن محتوى هذه النظريات في إطار أطروحة الدكتوراه لبوجمعة عمرون، يحسن الاطلاع على الصفحات التالية من 48 إلى 81 على الرابط التالي:

[**http://www.archipel.uqam.ca/6744/1/D2689.pdf**](http://www.archipel.uqam.ca/6744/1/D2689.pdf)

**3.5 المثال التوضيحي الثالث**

**العنوان**

دور آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي:

دراسة حالة مشتلة ومركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج

**لالاتذكير بالموضوع**

في ضل التحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، العمل المقاولاتي بالجزائر يشهد نقصا كبيرا؛ فمن أجل دعم وتعزيز روح المقاولتية ومرافقة حاملي الأفكار تبنت الجزائر، من تجارب الدول الأخرى عبر العالم، العديد من الميكانزمات وعلى إثرها سنت الجزائر ترسانة هائلة من التشريعات القانونية دعما وتحفيزا للفعل المقاولاتي؛ وهذا لأجل النهوض بالقطاع المؤسسات الاقتصادية وإنشاء نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والخدماتية قوي ومتطور. فالمقاولاتية تعدّ من الركائز الرئيسية للرقي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف النسيج الصناعي.

لقد أصبح من الحتمية دعم هذه الميكانزمات وتفعيلها، وذلك في صورة آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الإجراءات الإدارية ودعم الأفكار الرائدة والمبدعة سيما استهداف الفئات الحاملة لرصيد علمي تأهيلي وبالخصوص من جحافل الطلبة المتخرجين سنويا في كل التخصصات العلمية من الجامعات الجزائرية؛ ولهذا تحتم على السلطات العمومية تفعيل آليات الدعم للفعل المقاولاتي على مستوى كل التراب الوطني.

**السؤال الرئيسي**

ما دور آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي: حالة المشتلة ومركز التسهيل لولاية برج بوعريريج؟

**النطق بالأسئلة الفرعية**

ومن الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هو واقع آليات دعم (م. ص. م.) محل الدراسة؟
2. كيف يساهم الدعم غير المادي من طرف آليات دعم (م. ص. م.) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي؟
3. كيف يساهم الدعم المادي من طرف آليات دعم (م. ص. م.) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي؟

**النظريات المفسرة لآليات دعم (م. ص. م.) والمقاولاتية**

تعددت النظريات والمقاربات النظرية المفسرة للمقاولتية، وذلك بتعدد المفاهيم المصاحبة لمفهوم المقاولتية. هذا الموضوع قد طرق عبر العديد من الزوايا، وذلك حسب وجهة النظر المراد تفسيرها. فعلى سبيل المثال، توجد النظرية الاقتصادية للمقاولتية ل Papanek و Harris، والنظرية السياسية للنمو المقاولاتي Hoseltz و Boulding و المقاربة النظرية ل Knight (1971) لمفهوم المخاطرة وعدم التأكد والمقاربة النظرية ل Schumpeter التي مفادها أن "المقاول فاعل أساسي للتطور الاقتصادي".

النظرية الاقتصادية للمقاولتية ل Papanek وHarris تركز على النمو الاقتصادي الذي يجب أن يكون داعما لمناخ بيئة أعمال محفزة للفعل المقاولتي وهذه النظرية تركز على توافر: الائتمان المصرفي وتكوين رأس مال كبير مع التدفق الجيد للمدخرات والاستثمارات وتزايد الطلب على استهلاك السلع والخدمات وتوفير الموارد الإنتاجية والسياسات الاقتصادية الفعالة مثل: (الإعانات الجبائية والسياسات النقدية وتسهيل عمليات النقل والاتصال).

أما فيما يخص النظرية السياسية للنمو المقاولاتي تعتبر أن النظام السياسي للبلد يساهم في تطوير الروح المقاولتية، وذلك بدعم نظام التحفيزات المالية وتخفيض الضرائب وخلق آليات دعم مادية وغير مادية ومؤسسات حكومية من شأنها تضمن تحسين الفعل المقاولاتي.

أما عن المقاربة النظرية ل Knight (1971) لمفهوم المخاطرة وعدم التأكد ومقاربة Schumpeter التي تبين بأن المقاول هو فاعل أساسي للتطور الاقتصادي. Knight يبين أن المهمة الجوهرية للمقاول هي افتراض عدم التأكد والارتياب في محيط الأعمال، وبالتالي تجتهد السلطات الحكومية لحماية جميع أصحاب المصالح الذين يؤثرون على هذا المقاول. أما من جهة طاقة المقاول، فعليه التكيف مع المتغيرات في البيئة الاقتصادية وأن يتهيأ للعواقب المتعلقة بعدم التأكد المتعلقة بمؤسسته الصغيرة والمتوسطة وعليه كذلك أن يبادر بتغييرات مفيدة في مقاولته وبالقيام بالتجديدات والابتكارات. هذه المقاربة تدل أن دخل المقاول غير مؤكد وبالتالي فالمقاول يركز على المخاطرة وخلق الربح، فهو دائما يغامر بالمزيد من المخاطر لضمان المزيد من الأرباح.

أما عن مقاربة Schumpeter التي مفادها أن المقاول فاعل أساسي ومحرك للتطور والنمو الاقتصادي، ووضحها في كتابه "Théorie de l’évolution économique" أن المقاول هو كذلك محركا للإبداع والابتكار، وأن المقاول ليس له المسؤولية الكاملة للإبداع والابتكار ولكن هو من يحدد كيف يمكن لهذه التركيبات الجديدة والمبدعة أن تكون مطبقة في إنتاج السلع أو الخدمات. إضافة لذلك، وفقا ل Schumpeter الربح هو جزاء المبادرات الخلاقة والمبدعة والأخطار المتحملة من طرف المقاول؛ ولهذا حسب تصور Schumpeter الذي هو على نقيض تصور الاقتصاديين الكلاسيك الذين يعتبرون أن الربح هو مقابل مجهودات إنتاجية المقاول. أخيرا، Schumpeter يعتبر المقاول قوة ابداع وابتكار وقوة دفع للتنمية الاقتصادية.

## **الملخص**

**النظرية هي أداة البحث**، النظرية **إطارًا مرجعيًا، النظرية** هي قبل كل شيء وسيلة لإعطاء معنى لمعرفة الباحث حول موضوع البحث. النظرية تأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتاحة التي تقوم بتصفيتها وتنظيمها في اشكالية **وتصوغ مجموعة من الفرضيات** التي تشكل أساس كل نظرية علمية.

تكون النظرية **القدرة على تخيل التفسيرات لأي ظاهر**ة اقتصادية أو إجتماعية، تتعدى مدلولات المنطق السليم. النظرية **تنطوي على مواجهة معينة مع الأشياء المدركة**، من **النظرية يتم تعريف المفاهيم**، **وصياغة الافتراضات** ويتم حتى اختيار المؤشرات لمتغيرات البحث. النظرية تشمل الافتراضات التي تعكس رؤية عناصر الظاهرة العلمية التي تستند عليها، وكذلك المفاهيم التي تجعل من الممكن تحديد وتصنيف الظواهر المراد دراستها. **إجمالا الاسلوب النظري هو بناء لإعطاء تفسيرات لأي ظاهرة علمية وتحتوي على العديد من العناصر.**

**مراجع الفصل:**

**المرجع الرئيسي:**

* Gordon Mace et Pétry François. (2000). Guide d’élaboration d’un projet de recherche, 2e édition, Québec, Canada, Les Presse de l’Université Laval.

**المراجع الثانوية:**

* Amroune Boudjemaa. (2014). Impact des programmes de mise à niveau sur la performance de la PME dans un environnement ouvert et intense : cas de l’Algérie. Université du Québec à Montréal, Thèse de doctorat, [En Ligne] : http://www.archipel.uqam.ca/6744/1/D2689.pdf (page consultée le 15-12-2017).
* Bruno-Laurent Moschetto. (2011). Le mémoire de Master en sciences de gestion. Paris, France, Economica.
* Darwin Charles. Théorie de l’évolution. [En ligne] <https://fr.wikipedia.org/wiki/Charles_Darwin>, (Page consultée le 10-12-2016).
* Gauthier Benoit. (2003). Recherche sociale : de la problématique à la collecte des données. Sainte-Foy, Québec, Canada, Presses de l’université du Québec.
* Gavard Perret, Lavure Marie, Gotteland David et Jolibert Alain. (2008). Méthodologie de la recherche : Réussir son mémoire ou sa thése en sciences de gestion, Paris, France, Pearson Éducation.
* Google image 3. (2019). Image sur la théorie et le sens de la recherche. [En ligne] : <https://www.google.com/search?hl=EN&biw=1680&bih=936&tbm=isch&sa=1&ei=14gcXdPgFKeHjLsP_7uk-Ac&q=theory&oq=theory&gs_l=img.3..0l10.72543.79487..82094...0.0..0.163.2828.2j24......0....1..gws-wiz-img.....0..0i19j0i5i30i19j0i30j0i5i30j0i24j0i8i30i19j0i10j0i67.nPUftnUjh58#imgrc=F8vKH7QCDgFm1M:> (Page consultée le 03/07/2019).
* Noel Alain. (2011). La conduite d’une recherche : mémoire d’un directeur. Montréal, Canada, Les éditions JFD.
* Thietart Raymond-Alain et Coll. (2007). Méthodes de recherche en management. Paris, France, Dunod, 3emme Éditions.
* بن يحي زهير. ( 2018). دور آليات دعم (م ص م) في تحسين العمل المقاولاتي في الجزائر: دراسة حالة مشتلة ومركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، مذكرة ماستر، الجزائر.[ على الخط ]<https://up.top4top.net/downloadf-1125fmb0z1-pdf.html>